الهيكل الاداري (الوزاري) المستحدث في العراق عام ١٩٥٩

The Aolministrative Structure (ministerial) established in Irap in١٩٥٩

م.م. سرمد سعد يوسف الجعيفري/ كلية الفنون الجميلة/ جامعة واسط

م.م. رحمن مخيلف جحيو الجوراني

Abstract:

The administrative system in Iraq in ١٩٥٩ witnnessed significant changes in The level of its organizational and functional structure and its economic and service functions ,and to high light the most important administrative (ministerial) deveiopmwnts in the economic and service in the history of contemporary Iraq , the researchers specialized in this study , which focused on the joints of the structure of the structure of the Iraq state created after afull year of the revolotion of ١٤ july ١٩٥٨ , the subject of the topic is asked for three parts and an introduction and a conclusion , the first part dealt with the historical back ground of the structure of the administrative (ministerial) in Iraq before ١٩٥٩ , the second part dealt with the study of the administrative (ministerial) economic structure that was introduction in ١٩٥٩. The third part covered the administrative (ministerial) structure of service that was introduced in the same year .

المقدمة:

شهد النظام الاداري في العراق عام ١٩٥٩ تغييرات مهمة على مستوى هيكله التنظيمي والوظيفي ومهامه الاقتصادية والخدمية ,ولبيان اهم التطورات الادارية (الوزارية) التنظيمية في المجالين الاقتصادي والخدمي في تاريخ العراق المعاصر, اخصه الباحث بهذه الدراسة التي ركز فيها على مفاصل هيكلية الدولة العراقية المستحدثة بعد عام كامل من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨, تطلب معالجة الموضوع بثلاث مباحث ومقدمة وخاتمة, تطرق المبحث الاول إلى الخلفية التاريخية لهيكل النظام الاداري (الوزاري) في العراق قبل عام ١٩٥٩,واهتم المبحث الثاني بدراسة الهيكل الاداري (الوزاري) الاقتصادي المستحدث في عام ١٩٥٩,وشمل المبحث الثالث الهيكل الاداري(الوزاري) الخدمي المستحدث في العام نفسه .

المبحث الاول- الخلفية التاريخية لهيكل النظام الاداري (الوزاري) في العراق قبل عام ١٩٥٩.

حولت ثورة ١٩٢٠ [١] الادارة المباشرة في العراق إلى ادارة غير مباشرة تابعة لها من خلال انشاء هيكل أداري (وزاري) واظهاره بالمظهر الوطني لضمان مشاركة أهل البلاد آنذاك في تسير الادارة تحت أشراف بريطاني إلى أن يتم تكوين مجلس تاسيسي يعيين صورة الحكم النهائي في المستقبل[٢]. وكان الهدف الأساس لبريطانيامن تغييرشكل الادارة الصوري يكمن في أشغال الرأي العام لاسيما الفئات المتنورة منه إلى الانشغال بمسألة تاسيس الادارة الحكومية فتقضي بذلك على المقاومة الشعبية للاحتلال من ناحية ,وسحب المتعلمين واشباه المتعلمين من صفوف الشعب بوساطة تعيينهم في الوظائف الكتابية من ناحية اخرى[٣] .

اوكلت بريطانيامهمة اعادة بناء الهيكل الاداري وتعيين الموظفين العراقيين بدل الضباط البريطانيين إلى السير برسي كوكس(**p ercy-cox**) [٤] بعد أن حددت مسؤولياتها المتمثلة بالامن الداخلي والخارجي ,ووضع قانون اساسي باستشارة مجلس منتخب عراقي,وتحويل سلطة الاحتلال وموظفيها الى سلطة وموظفي انتداب بهدف الحفاظ على المصالح البريطانية ,وفي ١تشرين الأول١٩٢٠وصل برسي كوكس إلى العراق وأجراء

اتصالات واسعة ولقاءات مع رجال سياسة ودين ووجهاء وشيوخ قبائل من اطياف الشعب المتنوعة, وفي مدة وجيزة(٢٥ يوم) إستطاع اختيار هيأة الادارة وهيكلها التنظيمي [٥] .

أعلن في ٢٥ تشرين الأول١٩٢٠ عن تشكيل الهيكل الأداري (الوزاري)"للحكومة العراقية المؤقتة"[٦] , المتكون من ثمانية أدارات (وزارات) هي: **(الداخلية, والمالية , والعدلية , والاوقاف , والدفاع , والتجارة , والمعارف والصحة ,والنافعة)**[٧] واسندت مهمة أدارة شوؤن البلاد ما عدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية إلى هياة الأدارة (الوزارة) تحت أشراف وتوجيه وأرشاد المندوب السامي الذي أصدر في١٣ تشرين ١٩٢٠تعليمات لهيأة الأدارة بهدف تنظيم اعمالها وعلاقتهابالمندوب السامي من جهة والمستشارين البريطانيين من جهة اخرى [٨]. ونقلت أدارة شوؤن العراق من شعبة الهند في وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة المستعمرات في لندن [٩], وبدأت مرحلة الأدارة البريطانية المقنعة بوساطة تعيين إلى جانب كل رئيس أدارة (وزير) مستشار بريطاني والى جانبه معاون وسكرتير ومكتب خاص به,وجعل على راس كل مديرية عامة مفتش بريطاني [١٠] وأبقت المناصب الأدارية المهمة حكراً على البريطانيين, في وقت سمحت للعراقيين من تولي الوظائف البسيطة كالكتابة والترجمة في الهيكل الأداري الحكومي[١١]

من اللافت للنظر أن هيأة هيكل الأدارة كان ذات وجهة عراقية لكنها تدار بعقول بريطانية [١٢],أذ إن الشخص الذي ترجع إليه كل الإمور هو المندوب السامي الذي يعد المرجع الإول للحكومة ويأتي بعده المستشار البريطاني المتواجد داخل الإدارات فهو الذي يوجه الوزير, واذا حدث خلاف بينهما فأن الرأي النهائي للمندوب السامي [١٣] .وعدّالموظفين البريطانيين أنفسهم المسؤولين المباشرين عن الإدارة كما كان في عهد الأدارة المباشرة [١٤], وفقاً للائحة التعليمات لهيأة الأدارة العراقية [١٥] ,الإمر الذي إدى إلى ظهور نوع من التداخل في الممارسة الإدارية ولإسيما ما يتصل بحقوق الحكومة العراقية خلافاً للمصالح البريطانيةالمصونة بوساطة الموظفين البريطانيين المرتبطين بالمندوب السامي[١٦], إذ تعد قراراته نهائية لجميع القرارات بما فيها التعينات الإدارية المقدمة من قبل مجلس الوزراء [١٧] فضلاًعن ذلك واجهت الإدارة العراقية الجديدة ضائقة مالية شديدة نتيجة سحب السلطة البريطانية لموجودات الخزائن في العراق ورصدها للحكومة البريطانية[١٨].

ويبدو أن تشكيل هيكل الإدارة كخطوة أيجابية قياساً بظرفها كان ضرورة ماسة للحكم الوطني في العراق وبداية العمل لأنهاء لإدارة العسكرية البريطانية, كسبب رئيس لإدارة شؤون البلاد بوساطة ادارات (وزارات) بدلإ من نظارات(مديريات) عامة تابعة إلى الدولة العثمانية ثم إلى حكومة الهند البريطانية سابقاً.

إذ من الواضح إن تاسيس الحكومة المؤقتة جاءت كمرحلة تمهيدية للبدء في تأسيس نظام إداري دائم يكفل إستمرار المصالح والسيطرة البريطانية على البلاد من جهة, واقناع العراقيين بتحقيق الاستقلال الذي يتطلعون اليه من جهة اخرى [١٩]. اقتنعت بريطانيا بتنصيب فيصل ابن الحسين ملكاً على العراق بعد إن إخذت راي الكثيرين من السياسيين العراقيين[٢٠]. وتم تتويجه في ٢٣أب ١٩٢١ ,وبذلك أنتهى عمر الحكومة العراقية المؤقتة [٢١], الامر الذي إثر في الاوضاع الادارية للمملكة العراقية الحديثة التي شهدت محاولات للنمو والتطور في هيكلها التنظيمي [٢٢],فااستقلت دائرة الصحة العمومية اولآ بوزارة قائمة بذاتها[٢٣], ,وإصبحت

دائرة المعارف وزارة مستقلة بنفسها باسم" وزارة المعارف"[٢٤] وفي ١٢إيلول ١٩٢١إبدل إسم **"وزارة النافعة"** إلى **"وزارة الأشغال والمواصلات"**[٢٥] .

إدت الإزمة المالية التي ضربت البلاد بين عامين١٩٢١-١٩٢٢ إلى إلغاء وزارة الصحة في ٨/حزيران/١٩٢٢,واصبحت مديرية عامة ملحقة بوزارة الداخلية[٢٦], وصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٧٥٣في٢٤/تشرين الثاني/١٩٢٤ **"بتاليف وزارة لرؤية الأمور الخارجية وتوجيه هذه الوزارة الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وعلى أن يتمتع المندوب السامي البريطاني بكافة صلاحيات المراسلة مع الدول الأجنبية وأن يستشار من قبل وزارة الخارجية فيما يتعلق بالمراسلات التي لها صفات العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية"**, وعلى الرغم من الاستقلال المعلن لاستحداث "وزارة الخارجية العراقية" [٢٧], لكنها بقيت تدار بالوكالة حتى ٣/تشرين الثاني/١٩٣٢ [٢٨],ويبدو أن ذلك كان جزء من السياسة الخارجية البريطانية الدولة المنتدبة على البلاد لربط مصيرها الخارجي بها.

دمجت دائرئي الزراعة والبيطرة المرتبطتان بوزارة الداخلية في وزارة واحدة عرفت باسم "وزارة الري والزراعة "بموجب الامر رقم ٤٠لسنة ١٩٢٧ [٢٩],ولوجود ضائقة مالية في خزينة المملكة العراقية تم دمج "وزارة الري والزراعة "وفي ١٣/كانون الثاني/ ١٩٣١ مع**" وزارة الاشغال والمواصلات"** وتغيير إسمها إلى **"وزارة الاقتصاد والمواصلات"** بتاريخ٢٨/آذار/١٩٣٢بسبب اتساع واجبات الوزارة[٣٠] .

في الوقت الذي بقي فيه الحد الاعلى والادنى للادارات (٩ كحد اعلى و٦ كحد ادنى بضمنها مجلس الوزراء) ثابت حسب ما حدد في القانون الاساسي (الدستور العراقي ١٩٢٥),لكن مر على الهيكل الاداري (الوزاري) تغييرات عديدة نتيجة الإوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة التي عاشها العراق إثناء عهد الانتداب , فقد تم استحداث ثلاث وزارات : **وزارة الصحة, وزارة المعارف ,وزارة الري والزراعة** والغيت اربع وزارت: **وزارة التجارة ,وزارة المعارف والصحة ,وزارة الري والزراعة,وزارة الاوقاف** [٣٠] .والجدير بالذكر إن مؤسسات الهيكل الإداري عانت من صعوبة الحصول على موظفين معروفين بالكفاءة والاخلاص لممارسة الاعمال الإدارية الا البعض القليل [٣١] .الامر الذي إثر على تقديم الخدمات للمواطنين ورفع مستواهم الاجتماعي, وبالتالي التعثر في بناء نظام حكومي متطور ادارياً [٣٢] . لكن ذلك لم يوقف عملية تنظيم الهيكل الإداري في العراق ,إذ شكلت لجنة من أصحاب الاختصاص لدراسة واقع وزارة الاقتصاد والمواصلات, لكثرة مهامها الإدارية (الاقتصادية والخدمية), واقترحت تقسيم الدوائر المرتبطة بتلك الوزارة على وزارتين عرفت الأولى**" بوزارة الاقتصاد"** والثانية **"بوزارة المواصلات والإشغال"** في ٢٢/ كانون الاول /١٩٣٨, من أجل خلق نوع من التخصص الوظيفي بهدف الارتقاء بالاقتصاد العراقي المتنوع من جانب ,ومراقبة انجاز مشاريع المواصلات والإشغال من جانب أخر [٣٣] .

ارتأت الحكومة العراقية الاهتمام بأمور الحالة الاجتماعية للبلاد وتنظيم الخدمات الاجتماعية والإسراع بها أصبح من الأمور الضرورية بالنظر لما يتطلبه وضع البلاد آنذاك الذي أضحى متأثراً بالحالة الدولية الحرجة لذلك تم استحداث وزارة باسم **"وزارة الشؤون الاجتماعية"** بموجب المرسوم رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩[٣٤] لتختص

بشؤون الصحة وحماية النسل والنفوس والسجون والملاجئ والعمال والفلاحين وتنظيم القرى والقصبات ومراقبة النوادي الخيرية والتعاونية والملاهي والتسول [٣٥] .

أصبحت التنمية المحور الأساسي لإدارة الدولة على أثر ازدياد واردات العراق من النفط بعد عام ١٩٥٠ الأمر الذي تطلب أنشاء هيأة مستقلة باسم **"مجلس الأعمار"** تتصرف بتلك الواردات وفق سياسة الدولة الاقتصادية في أنشاء المشاريع المختلفة بعيداً عن تغيير الوزارات السريع السائد في البلاد آنذاك الذي ترتب عليه عدم ثبات البرامج الاستثمارية واستمرارها تبعاً لتغيير الحكومات وتوجهاتها,من خلال رسم وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية ومالية عامة هدفها تنمية موارد البلاد الاقتصادية ورفع مستوى سكانه المعيشي والاجتماعي والخدمي[٣٦].

حدث تطور في الحقل الإداري الاجتماعي والخدمي تزامنا مع التحسن المالي للدولة في عام ١٩٥٢, إذ تم رفع التخصيص المالي للشؤون الصحية,فكان لابد من استحداث**" وزارة للصحة"** قائمة بذاتها تتولى مسؤولية إدارة المؤسسات الصحية بعد التوسع الذي طرأ على نشاطاتها الوقائية والعلاجية والفنية بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢[٣٧] ,فضلاً عن استحداث**" وزارة للأعمار"** في ٢٣/ حزيران /١٩٥٣,ضمت أربعة هيئات فنية,اختصت الأولى منها بكل ما له صلة بمشاريع الري وتصريف المياه وخزنها ودرء إخطار الفيضانات وإعمال البزل ,وتولت الثانية أنشاء وتوسيع طرق المواصلات الرئيسية البرية والبحرية والجوية ,وإقامة الجسور وتحسينها ,وإنشاء الأبنية والمؤسسات العامة ودور السكن لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط , واهتمت الثالثة بالمشاريع الصناعية والكهرباء والتعدين , ومارست الرابعة أمور الزراعة والغابات [٣٨] .

تطلب تصاعد الوعي الوطني والقومي وزيادة التأثير الإعلامي في تطور الإحداث لاسيما بعد احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) في عقد الخمسينيات وظهور التحالفات الدولية[٣٩] وقيام الاتحاد بين المملكتين العراقية والأردنية في ١٤/شباط/١٩٥٨[٤٠] ,ومواجهة الهجمة الإعلامية التي شنتها مصر ضد ذلك الاتحاد العربي[٤١] , مما دفع الحكومة العراقية لآستحداث وزارة للإعلام باسم **"وزارة والإنباء والتوجيه "** لتتولى أمور الإنباء والتوجيه والمطبوعات والدعاية للبلاد فضلا عن الإذاعة والتلفزيون في ٢٩/آذار/١٩٥٨[٤٢] , بذلك تم جمع المؤسسات التي لها علاقة بالثقافة والإعلام من وزارات:**الداخلية , المعارف, الإشغال والمواصلات, الشؤون الاجتماعية**, في وزارة متخصصة بشؤون الثقافة الإرشاد [٤٣] .

كانت عملية التنمية العامة في البلاد تسير ببطء بوساطة هيكل إداري اخفق في تطوير الوضع ألمعاشي لمعظم الألوية ,إذ أن مشاريع الري والتنمية الزراعية لم ينجز منها إلا اليسير, فضلاً عن أزمة السكن ,والارتقاء بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية [٤٤],نتيجة استمرار حالة الجمود والروتين الإداري[٤٥], وانشغال المسؤولين في دوامة مستمرة من الأحداث والمشكلات التي جعلتهم عاجزين حتى عن أنجاز الإصلاحات البسيطة في المجالات كافة إبان العهد الملكي في العراق[٤٦] .

وهنا يمكن قول شي وهو غير خاف على احد إن أنشاء وترسيخ المؤسسات الإدارية (الوزارات) حدث في المدة ١٩٢٠ -١٩٥٨ونال العراق أدارة ذات شكل حديث, على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة وحداثة الممارسة الإدارية العراقية في ظل تدخلات أجنبية واضحة المعالم والأهداف.

تغير نظام الحكم في العراق نتيجة قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤٧] بإعلان النظام الجمهوري ككيان سياسي ,لكن بقي هيكل الدولة الإداري(الوزاري) على ما هو عليه قبل عام ١٩٥٨من حيث عدد الإدارات وتسمياتها باستثناء تبديل اسم إدارة الإنباء والتوجيه باسم إدارة الإرشاد[٤٨] .

وجد قادة ثورة ١٤ تموز أنه من الصعب جداً أجراء تغيير جذري لاسيما بما يتعلق بالعهد السابق ومحو مظاهره وإحداث إصلاحات تكون حجر الأساس للعهد الجديد ,إن تسير دفة الحكم ألزم الإبقاء على جهاز الدولة الإداري, لان نسف السابق قد يحدث الفوضى والشلل في عمل المؤسسات الحكومية, لكن بدأت **"حركة تطهير"**للجهاز الإداري تمثلت بألاستفتاء عن عدد كبير من الموظفين غير المرغوب بهم من أصحاب الخبرة والكفاءة, وشغل نفر من الضباط مناصب حكومية رفيعة في الوزارة والإدارة المحلية[٤٩] فضلاً عن المؤسسات الأمنية والخدمية والإعلامية[٥٠] بدون مؤهلات أو كفاءة أدارية بل لميولهم السياسية,إذ أصبحت هنالك دوائر حكومية عاجزة عن تصريف الأمور الاعتيادية,مما أدى إلى تعيين موظفين جدد تنقصهم الخبرة وإعادة بعض المفصولين إلى مناصبهم السابقة[٥١].

رسمت ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ بداية التحول النوعي على الصعيد والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس بالتالي على إحداث تغييرات في تركيبة الهيكل الإداري في العراق[٥٢],نتيجة الاضطرابات السياسية التي حدثت في النصف الأول من عام ١٩٥٩,أدت إلى تعثر تطبيق اغلب القوانين التي صدرت بعد الرابع عشر من تموز, لاسيما تلك التي تتصل بالأمور الاقتصادية مثل قانون الإصلاح الزراعي ومجلس الأعمار والمشاريع التنموية والنفط ,الأمر الذي تطلب أجراء تعديل وزاري لفك التداخل القائم بين إعمال الوزارات, ذلك ما أكده رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩/٤/٤بالقول**"إننا سنشهد في هذا الشهر ثورة كبرى في تنظيم أجهزة الحكومة "** .والجدير بالذكر إن مجلس الوزراء قد شكل في أول شهر نيسان لجنة وزارية [٥٣] , تنظر في ملاحظات مجلس الوزراء بشان تأسيس وزارات جديدة بما يتماشى والتطورات الكبيرة والنهج الجديد الذي خطته الجمهورية العراقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.وبعد إن عقدت اللجنة عدة اجتماعات قدمت تقريرها إلى مجلس الوزراء الذي قرر على ضوء هذا التقرير تأسيس وزارات: **(التخطيط,الصناعة,النفط,التجارة,المواصلات,الإسكان والإشغال, الإصلاح الزراعي ,البلديات)**,بموجب قانون رقم (٧٤) في١٩٥٩/٥/٣ الذي عرف بقانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية[٥٤].

ويبدو أن مهمة الثورة في هذه المرحلة تمثلت بإيجاد أدارة حكومية مؤقتة موالية لها ,والقيام بدراسة للواقع الإداري لبدء خطوة جديدة هدفها التغيير الشامل والمخطط لإنهاء التبعية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والخدمية للبلاد,ومحاولة لإضفاء البصمات الحديثة في بناء مؤسسات الدولة العراقية من خلال تطوير الهيكل الإداري باستحداث إدارات (وزارات) جديدة ٠

المبحث الثاني- الهيكل الإداري (الوزاري) الاقتصادي المستحدث في العراق عام١٩٥٩ :

إن دراسة طبيعة الدولة في مجتمع معين يعتمد على معايير عدة منها شكل هيكل الدولة التنظيمي وطبيعة الاقتصاد الذي تمارسه تلك الدولة[٥٥],لذلك فان سياسة العراق الجديدة لابد إن تنعكس على الجانب التنموي للبلاد [٥٦] إذ خلصت أهمية استحداث الوزارات وتقنين أعمال الأخرى منها, في إفساح المجال لتنظيم الإعمال الاقتصادية لاسيما التي لها علاقة بالأعمار الوطني أو المحلي بشكل يعالج إضرار البعثرة والتركيز اللتين كانتا ابرز سمات النظام الإداري الحكومي الملكي[٥٧]. وسوف نتطرق إلى الوزارات المستحدثة لتطوير الاقتصاد العراقي .

أولا : وزارة الإصلاح الزراعي- كانت مشكلة الأرض الزراعية في العراق من القضايا الحيوية ,إذ كان في وقت قيام الثورة, ٩٢%من العاملين في مهنة الزراعة لايملكون أرضا, فيما كان ٢,٥% من المالكين يستحوذون على ٩١%من الأراضي الزراعية وتجاوزت مساحة ممتلكات بعضهم ربع مليون دونم [٥٨]. لذلك عزم قادة الثورة على **"استصال شأفة الإقطاع الذي أذل واستعبد الملايين من الفلاحين"**[٥٩] لاسيما وان تطور العراق مرتبط بواقعه الزراعي الفريد ,وفي ٣٠ تموز ١٩٥٨ شكل مجلس الوزراء لجنة[٦٠], لوضع قانون خاص بالإصلاح الزراعي,وقدمت تلك اللجنة مسودة القانون ودرسته لجنة وزارية خاصة قبل إحالته إلى مجلس الوزراء الذي أقره في الثلاثين من أيلول ليصبح القانون الثلاثين ضمن تشريعات النظام الجمهوري[٦١] .

شمل القانون أربعة أبواب ضمت إحدى وخمسون مادة ,اختص الباب الأول بتحديد الملكية الزراعية,وتناول الباب الثاني الجمعيات التعاونية ,وعالج الباب الثالث تنظيم العلاقات الزراعية ,وتطرق الباب الرابع إلى حقوق العامل الزراعي[٦٢] ,وعد هذا القانون من ابرز القوانين التي شرعتها إدارة الثورة ,لأنه يمس حياة الغالبية العظمى لشعب زراعي بالدرجة الأولى ,وعالج القانون المشكلات الرئيسية في كل عملية أصلاح زراعي وهي:الاستيلاء على الأرض,وتوزيعها,واستمرار الإنتاج فيها, وكانت عمليات متداخلة مع بعضها ولها مساس في حياة المجتمع ,ولهذا القانون أهداف ونتائج سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة [٦٣].

إن تنفيذ الواجبات والأهداف التي جاء بها القانون يتطلب وقتاً طويلاً لان الجهاز الزراعي (وزارة الزراعة) بحجمه وتنظيمه لايمكنه مواجهة مشكلات الإصلاح الزراعي المعقدة بالصورة الصحيحة,لاسيما إن تشكيلات وزارة الزراعة كسائر تشكيلات معظم المؤسسات الحكومية بنيت على أساس غير مدروس في اغلب الأحوال,لذلك فان دراسة المشكلات تمهيداً لإبدالها أمر ضروري لمجابهة الحاجات والواجبات الجديدة التي أوجدها عهد الإصلاح الزراعي ,ولاشك إن تجارب الدول التي بدأت تحسن من وضعها الزراعي المتردي قبل العراق منذ عشرات السنين(مصر) تدلنا على مدى تعقيد تلك المشكلة وضخامتها[٦٤].

أدركت أدارة الثورة دور الأجهزة الإدارية في تطبيق سياستها الإصلاحية لاسيما الاقتصادية, إذ تم استحداث وزارة الإصلاح الزراعي بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤٨٠في ١٣ تموز ١٩٥٩ [٦٥] , وشكلت الوزارة المستحدثة من مديرية الإصلاح الزراعي العامة, مديرية المساحة العامة, مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة من وزارة الزراعة, المصرف الزراعي (عدا معمل القطن الطبي) من وزارة المالية[٦٦] ,

وحلت وزارة الإصلاح الزراعي محل وزارة الزراعة كعضو مفوض عن الهيأة العليا للإصلاح الزراعي لتنفيذ قراراتها والإشراف على سير العمل فيها [٦٧].

واستناداً إلى المادة السابعة عشر من قانون السلطة التنفيذية السابق الذكر صدرت وزارة الإصلاح الزراعي نظامها الداخلي رقم ٤٧لسنة ١٩٥٩,الذي نص على تأليف الوزارة من: الوزير, وكيل الوزير وهو الرئيس الإداري لديوان الوزارة وترتبط به جميع المديريات العامة والمؤسسات التابعة للوزارة , وتضم الوزارة الدوائر الآتية :-(ديوان الوزارة ويرتبط به كل من شعب: القلم السري ,الأوراق, المحاسبة ,مديرية المصرف الزراعي العامة ولها شخصية حكمية مستقلة وتنحصر إعمالها في أمور التسليف الزراعي ,مؤسسة الإصلاح الزراعي[٦٨] المشكلة بموجب المادتين الخامسة عشر والسادسة عشر من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨[٦٩]. ويبدو إن استحداث الوزارة كان نتيجة ضخامة مهام الإصلاح الزراعي وتذليل الصعوبات التي واجهت تنفيذ قانونه الذي تطلب آليات إدارية تنظيمية كبيرة للنهوض بالواقع الريفي اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا ,وبناء نظام إداري اقتصادي بعيداً عن التبعية الإدارية للاستعمار الخارجي لاسيما في مجال أدارة النفط .

ثانيا- وزارة النفط: مثل قانون السلطة التنفيذية ثورة في تركيب جهاز الحكم لاسيما الاقتصادي منه,إذ أماط اللثام عن ثورة في العناصر المهيمنة عليه وفي أسلوب عمله بما يخدم أهداف ثورة ١٤تموز١٩٥٨ [٧٠] لان الاستقلال السياسي الإداري يستند على الاستقلال الاقتصادي المتقدم[٧١],والجدير بالذكر إن إدارة الثورة تمكنت خلال الأشهر الأولى من عمرها من إنشاء إدارة وطنية لمصلحة مصافي النفط الحكومية تتولى تصفية النفط وتوزيعه في داخل العراق[٧٢] , إذ كانت الأنشطة النفطية يديرها قسم النفط المرتبط بوزارة الاقتصاد [٧٣],التي شكلت الهيأة العامة لإدارة شؤون النفط العراقي في ٤ آذار ١٩٥٩ بموجب قانون رقم (٣٧) من :مديرية شؤون النفط ومصلحة مصافي النفط الحكومية وإدارة الحقول وإدارة توزيع المنتجات النفطية المستحدثتان بموجب القانون المذكور أعلاه [٧٤],

كان يوم ٤نيسان ١٩٥٩ هو اليوم الذي قابل فيه عبد الكريم قاسم ممثل شركات النفط الأجنبية (فشر) وأطلق تصريحه الشهير المتضمن تنظيم أجهزة الحكومة ,لاسيما إن الوضع السياسي القائم آنذاك تفجر في نيسان من العام نفسه نتيجة اتفاقيات النفط وتركيبة السلطة الإدارية السياسية التي حتمت استحداث وزارات جديدة لتمثيل سائر القوى الوطنية لاسيما الحزب الشيوعي[٧٥].

استحدثت وزارة النفط العراقي بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤٨٠ في ١٣ تموز ١٩٥٩ [٧٦],لتتولى الإشراف على امتيازات النفط والبحث عنه واستخراجه وتصفيته وتوزيعه داخل البلاد وخارجها [٧٧],وشكلت الوزارة بمقتضى المادة (١٢) من قانون السلطة التنفيذية من: (الهيأة العامة لشؤون النفط, ومصلحة مصافي النفط الحكومية من وزارة الاقتصاد الملغاة, مديرية شؤون النفط العامة الملغاة)[٧٨] .

عملت وزارة النفط المستحدثة على ترتيب هيكلها الإداري في ٢٥ أب١٩٥٩بنظام رقم ٥٣ الذي نص على تأليف الوزارة من: ديوان الإدارة المكون من مديرية الديوان العامة التي تشرف على المديريات والشعب التابعة للوزارة ,مديرية الإدارة والذاتية المسؤولة عن موظفي ومستخدمي الديوان وإعداد الملاكات الإدارية وتهيئة

السجلات وحفظ الرسائل وإدارة الطابعة ,مديرية الحسابات التي تمارس الأمور الحسابية والمالية المتعلقة بديوان الإدارة وتنظيم السجلات والقيود الخاصة بأموال الوزارة , دائرة المشاور الفني المكلفة بتقديم المشورة الفنية في القضايا المحالة إليها من وكيل الوزارة أو مدير ديوان الإدارة العام ,متابعة البعثات النفطية ,دائرة المشاور الحقوقي التي تقدم المشورة القانونية في الأمور الواردة من وكيل الوزارة أو مدير ديوان الإدارة العام , فضلاً عن الهيأة العامة لشؤون النفط , المكتب الخاص الذي ينفذ مقررات مجلس الوزراء الخاصة بوزارة النفط ويرتبط به القلم السري [٧٩] .ويبدو إن استحداث وزارة خاصة بإدارة النفط العراقي بدل من مديرية عامة ,لأنهاء هيمنة القطاع النفطي الأجنبي على الاقتصاد الوطني الذي يشكل النفط مصدره الرئيسي .

ثالثا: وزارة الصناعة: كان أهم الانتقادات الموجه للسياسة الاقتصادية للعهد السابق هو فشلها في إيجاد صناعة متطورة في البلاد وميلها إلى تكريس نسبة عالية من الإيرادات للبنى التحتية والزراعة [٨٠],لذلك لم يكن إمام إدارة الثورة وهي إمام ضرورة تصنيع البلاد وأعمارها والتحرر من التبعية الاقتصادية وضرورة انجاز هذه المهمة التاريخية بسرعة تقتضيها مصلحة الوطن باتخاذ نهجاً جديد يحقق لها التنمية الاقتصادية [٨١].

رأت حكومة ١٤ تموز أهمية تغير السياسة الاستثمارية بحيث تتماشى مع متطلبات التنمية, وتتفق مع مايتطلبه واقع العراق من تغيير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوساطة تنمية القطاع الصناعي والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية نظرا لفاعلية الدور الذي يمكن إن يمارسه قطاع الصناعة وما يحققه من نتائج سريعة في عملية تحويل اقتصاد البلاد من زراعي إلى اقتصاد متنوع تحتل فيه الصناعة مكانة متقدمة من خلال إعادة النظر في التنظيمات الإدارية الحكومية ومعرفة مدى تمكنها من القيام بالوظائف الموكلة إليها, لذلك استحداث وزارة للصناعة[٨٢], بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤لسنة١٩٥٩,وشمل هيكلها اغلب دوائر ومؤسسات وزارتي الأعمار والاقتصاد الملغاة التي لها صلة بالصناعة وهي: مديرية ديوان الوزارة العامة,مديرية الحقوق والعقود العامة,الهيأة الفنية الثالثة,لجنة الطاقة الذرية,المصرف الصناعي من وزارة الأعمار الملغاة.ومديرية الصناعة العامة, وقسم التعدين , معامل السكائر, مصلحة الغزل والنسيج الحكومية,مصلحة السكر الحكومية,اتحاد الصناعات من وزارة الاقتصاد الملغاة, فضلاً عن معمل القطن الطبي من وزارة المالية,مصلحة كهرباء بغداد من وزارة المواصلات والإشغال الملغاة [٨٣].

وضعت وزارة الصناعة نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩الذي حدد واجباتها القيام بجميع الإعمال التي تهدف إلى تطور التصنيع في البلاد وتشرف على الشؤون الصناعية الحكومية والأهلية[٨٤],وتوجيه سياستها لتنفيذ البرامج الصناعية[٨٥].

تألفت الوزارة من الدوائر والمؤسسات : المكتب الخاص,ديوان الوزارة والذاتية ,مديرية الحسابات,مديرية الحقوق,مديرية الترجمة,مديرية التخطيط الصناعي المتكونة من أقسام: البحوث الاقتصادية,التخطيط الصناعي,الإحصاء,البحوث الصناعية,إعداد اليد العاملة,مديرية التصميم والإنشاء الصناعي العامة وضمت أقسام: الكهرباء,التعدين والصناعات المعدنية,الصناعات الكيمائية,صناعة المواد الغذائية,صناعة الغزل والنسيج,صناعات المواد الإنشائية,الهندسة المدنية,الجيولوجيا والمسح المعدني,إدارة

الإعمال,مديرية إدارة المشاريع الصناعية الحكومية العامة وتكونت من أقسام: الإدارة, الكلفة والأسواق,التفتيش الصناعي وتتبع هذه المديرية المصالح : الغزل والنسيج الحكومي في الموصل,الكهرباء الوطنية وكهربة العراق,السكر),ومديرية تنمية الصناعات الأهلية العامة وتبعتها: قسم المساعدات الاقتصادية,قسم الرقابة الصناعية,المصرف الصناعي,اتحاد الصناعات,لجنة الطاقة الذرية,مديرية المباني الصناعية العامة وتشمل أقسام: التصميم,التنفيذ,الإدارة والحسابات [٨٦].

ويبدو إن استحداث وزارة للصناعة كان نتيجة انتشار الدوائر والمؤسسات المعنية بالصناعة في أكثر من وزارة الأمر الذي حال دون تطور الصناعة في العهد الملكي , فضلاً عن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني .

رابعاً: وزارة التجارة: كان هدف السياسة التجارية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ دعم عمليات التنمية الاقتصادية,وإيجاد سياسة اقتصادية تنبثق من رؤى الثورة الرامية إلى التحرر من كل مظاهر النفوذ الأجنبي,وإقامة علاقات متكافئة مع جميع الدول وفق المصالح المشتركة,إذ قامت السياسة التجارية الجديدة على مبدأ تنظيم الاستيراد على أساس موجه بوساطة تشجيع استيراد المواد و البضائع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية ومنع دخول المواد الكمالية غير الضرورية والمنتجة محلياً,وتشجيع التصدير للمنتجات العراقية على أساس الاتفاقيات التجارية القائمة على المصالح المتقابلة والتبادل الحر,لان هدف السياسة التجارية لإدارة الثورة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لعموم الشعب,وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية الخارجية لاسيما بريطانيا,وتهيئة الظروف الموضوعية لإنجاح التطور الاقتصادي التحرري[٨٧].

يبدو إن النهوض بتجارة العراق الداخلية والخارجية وفق الأهداف الاقتصادية القصيرة والطويلة الأمد بالنسبة لصناع القرار السياسي والاقتصادي لقادة ثورة ١٤ تموز,لايمكن إن تتحقق بدون جمع المؤسسات التي تمارس الإعمال التجارية في هيكل إداري (وزاري) متخصص بدلاً من دوائر ومؤسسات موزعة على أكثر من وزارة عراقية .

وضع قانون السلطة التنفيذية هيكل وزارة التجارة على وفق مبدأ التخصص مما جعله نقلة نوعية في إصلاح هيكل النظام الإداري (الوزاري) للجمهورية العراقية[٨٨], إذ تشكلت الوزارة من:مديرية التجارة العامة,مديرية الديوان العامة,مديرية الاقتصاد العامة سابقا عدا مديرية الإحصاء المركزي,لجنة تنظيم تجارة الحبوب,مديرية جمعية التمور العامة,إدارة انحصار التبغ عدا معامل السكائر الحكومية,مديرية جمعية الجلود,مكتب العلاقات التجارية الخارجية,مصلحة المعارض,شركة التامين الوطنية من وزارة المالية,الغرف التجارية[٨٩] .

استحدثت وزارة التجارة بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤٨٠ في ١٣تموز ١٩٥٩[٩٠] ,لتتولى الأمور المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية والتامين[٩١],ومن خلال تبني سياسة هدفها رفع المستوى التجاري للمنتجات العراقية وتحسين نوعيتها وفتح الأسواق الخارجية لها,وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير,وبناء المؤسسات الضرورية التي تنجز هذه الأهداف,فضلاً عن دعم الطبقة التجارية العراقية والعمل على تشجيع المؤسسات الحكومية على ممارسة إعمال جديدة في المجال التجاري[٩٢] .

أصدرت وزارة التجارة نظام رقم ٥٥ في ٢٦ أب ١٩٥٩[٩٣], لترتيب هيكلها الإداري على وفق المستجدات على المستوى الاقتصادي الداخلي والخارجي[٩٤],وضمت الوزارة عدد من المديريات والمؤسسات وهي: ديوان وزارة المتكون من: مديرية التجارة العامة التي ضمت مديريات : التخطيط والإحصاء التجاري,العلاقات التجارية الخارجية,التجارة الداخلية,الإدارة والحقوق,مديرية الاستيراد والتصدير العامة وتألفت من الشعب: تنظيم التصدير,الإحصاء والبحوث,الإدارة والأمور المالية,مديرية التسجيل ومراقبة الشركات العامة وشملت أقسام: تسجيل الشركات,تسجيل الملكية الصناعية, أما المؤسسات الملحقة بالوزارة فهي: مديرية جمعية التمور العامة,لجنة تنظيم تجارة الحبوب,أداره انحصار التبغ,مصلحة المعارض العامة,شركة التامين الوطنية,الغرف التجارية,مصلحة المبيعات الحكومية,شركة إعادة التامين العراقية,مصلحة تنظيم تجارة المنتجات الحيوانية[٩٥] .

يمكن القول إن استحداث وزارة للتجارة وتنظيم هيكلها الإداري الذي ضم الدوائر والمؤسسات المهتمة بالنشاط التجاري الداخلي والخارجي كان لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية الهدف منها الارتقاء باقتصاد البلاد وبالتالي رفع المستوى ألمعاشي للشعب العراقي,وكان ذلك واضحاً من خلال استحداث أربع وزارات في المجال الاقتصادي وظيفتها ترجمة فلسفة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على ارض الواقع لاسيما إن هذه الوزارات المستحدثة شملت مجالات الإصلاح الزراعي والنفط والصناعة والتجارة,وهي قطاعات عانت الإهمال المتعمد من قبل الحكومات التي حكمت قبل عام١٩٥٨ بسبب الارتباطات الخارجية التي أرادت إن يبقى اقتصاد البلاد اتكالي عليها الأمر الذي انعكس سلباً على تقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها أبناء الشعب .

المبحث الثالث- الهيكل الإداري (الوزاري) الخدمي المستحدث في العراق عام ١٩٥٩:

أولا :وزارة التخطيط: أدركت إدارة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ مدى أهمية إعادة النظر في أجهزة التخطيط السابقة أسوة بالبلدان التي مارست مبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ لاسيما (مصر وسوريا)[٩٦], وشكلت لجنة وزارية واقتصادية من وزراء (الأعمار,المالية,الاقتصاد,الشؤون الاجتماعية,الزراعة,المواصلات والإشغال) للنظر في إنشاء وزارة ومجلس أعلى للتخطيط[٩٧],وتم ذلك بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩, الذي إلغاء مجلس ووزارة الأعمار [٩٨].

شكلت وزارة التخطيط من:سكرتارية مجلس الأعمار الملغى,مديرية الإحصاء المركزي من مديرية الاقتصاد العامة في وزارة الاقتصاد الملغاة,وحددت واجباتها برسم الخطة الاقتصادية وميزانية تخطيط المشاريع الرئيسية وتوفير الأيدي العاملة اللازمة لانجاز الخطط حسب توجيهات مجلسي الوزراء والتخطيط واقتراحات الوزارات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ[٩٩] .

قامت وزارة التخطيط المستحدثة بدراسة أنظمة التخطيط في بعض البلدان الاشتراكية لاسيما الاتحاد السوفيتي وبولندا,لوضع تشكيلة هيكلها الإداري [١٠٠] ,وفي ٦ أيلول ١٩٥٩ وضعت الوزارة نظام رقم (٦٠) الذي حدد إلية عملها على أساس دوائر قطاعية رئيسية وهي: **الزراعة,الصناعة,النقل والمواصلات,الإسكان والمصايف,المباني العامة,العمل والأجور,الصحة العامة,الثقافة العامة,الإحصاء المركزي**[١٠١],فضلا عن قسم

الإدارة المكـون من:المكتـب الخاص,مديريـة الـديوان العامـة التـي تقـوم بـأمور (الذاتيـة , المحاسـبة , الامورالحقوقية,الترجمة,المخزن,الطابعة,المكتبة) ,هيأة التنسيق الفني والاقتصادي,السكرتارية[١٠٢] .ويبدو من خلال النظام إن الوزارة مكلفة بالتخطيط للوزارات العراقية الأخرى بوساطة دوائر التخطيط المستحدثة في كل مفصل من مفاصل النظام الإداري, وهذا أمر جيد لتحقيق التنمية العامة المدروسة في البلاد .

ثانياً:وزارة الإشغال والإسكان: لم يسبق إن استحدثت حقيبة لوزارة **" الإسكان"** أو**" الإشغال والإسكان" في العهد الملكي**[١٠٣],وإنما كانت عبارة عن مديرية عامة باسم **"مديرية الإشغال العامة"**,تابعة لوزارة المواصلات والإشغال,وتقوم تلك المديرية بدراسة مشاريع الإسكان ومتابعة الإعمال العمرانية لاسيما الطرق والجسور والمباني العامة [١٠٤] .

كان ارث العهد السابق في مجال الإسكان يمثل أزمة حقيقية لدرجة عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عد **"البناء العظيم "**الذي تحدث عنه الشعب , وتسوية مشكلاته من أولويات الثورة [١٠٥],إذ قامت بتوزيع الدور التي شيدتها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية على ذوي الدخل المحدود والبدء في التوزيع إلى مستخدمي الحكومة,وقامت بتشريع قانون **"مراقبة إيجار العقار"**,في ٦ أب ١٩٥٨,الذي خفض إيجارات المساكن عن الحد الذي كانت عليه سابقاً,وحق المستأجرين في البقاء بمساكنهم المستأجرة [١٠٦],وفي ١٥ تشرين الأول من العام نفسه أعطت الحكومة الحق للعامل والموظف إن يمتلك دار سكنية من الدور التي تشيدها الدولة بإقساط شهرية متساوية على مدى ٢٥عاماً,بموجب تطوير نظام بيع الدور السكنية للعمال والموظفين رقم(٧) لسنة ١٩٥٥بنظام رقم(٢١) [١٠٧],وتوزيع الأراضي السكنية على الفقراء وبناء أكثر من ٣٥,٠٠٠ دار منحت للفقراء مجاناً[١٠٨], لكن ابرز انجازات الثورة تلك التي تمثلت بالحد من ظاهرة انتشار الصرائف والأكواخ في إطراف المدن[١٠٩].ويبدو إن تلك الاجراءت التنظيمية الإدارية المتخذة من قبل حكومة الثورة في وقت قياسي كانت بحاجة لمؤسسة وزارية تقوم بأعبائها الثقيلة .

شرع قانون السلطة التنفيذية في ٣ أيار ١٩٥٩,بهدف تأسيس وزارت للقطاعات الخدمية المتلكئة في مجال عملها نتيجة الروتين الإداري وبعثرة دوائر ومؤسسات الإسكان على الوزارات الأخرى[١١٠],تم استحداث وزارة باسم **"الإشغال والإسكان"** ضم هيكلها الإداري: مديرية المباني العامة من وزارة المواصلات والإشغال الملغاة,والهيأة الفنية الثالثة من وزارة الأعمار الملغاة,وشعبة المباني من مديرية الإدارة العامة في وزارة المعارف [١١١],وحددت مهام الوزارة المستحدثة بإنشاء وصيانة المباني الحكومية عدا وزارة الدفاع ,وانجاز كل مشاريع الإسكان والإعمال الهندسية العمرانية المدنية للمشاريع الأخرى[١١٢].

وطبقاً للمادة(١٧)من قانون السلطة التنفيذية التي أتاحت للوزارات المستحدثة أو جرى التبديل في تشكيلاتها إصدار أنظمة جديدة تبين فيها هيكلها الإداري وواجباتها وطريقة عملها[١١٣], أصدرت **"وزارة الإشغال والإسكان"** نظامها الداخلي رقم ٥٩ في ١٣ أيلول ١٩٥٩,متضمناً تشكيلتها الإدارية المستحدثة من ديوان الإدارة المتكون:(الإدارة والذاتية, مديرية الحقوق, مديرية المحاسبة),مديرية المباني,مديرية الإسكان

العامة,هيأة تنفيذ المنشات الصناعية,هيأة التفتيش العامة[١١٤] .ويبدو إن هذه خطوات إصلاح اجتماعي إداري على مستوى الإسكان لم يسبقها أو يأتي بمثلها أي نظام سياسي حكم العراق خلال عهوده السابقة .

ثالثاً:وزارة البلديات: خلال متابعتنا للتشكيلات الوزارية (٥٨) التي تعاقبت على الحكم في العهد الملكي,لم نجد ما يدل على وجود حقيبة باسم **"وزارة البلديات"** إنما وجد مديرية البلديات التابعة **" لوزارة الداخلية"**. تأجلت عملية تنظيم الحكومة لقرب الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز وحدوث تقارب بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي الذي أراد الاشتراك بالسلطة لاسيما أنهم استبعدوا منها في التشكيلة الإدارية الأولى التي أعلنت بعد الثورة, وفي ٣ أيار ١٩٥٩, أصدرت الحكومة قانون السلطة التنفيذية الذي استحدث وزارة للبلديات[١١٥],بموجب المادة(١٥) التي حددت واجبات الوزارة بالإشراف على إعمال البلديات وتوجيهها,والارتقاء بمستوى الخدمات في المدن والأرياف العراقية كافة,بوساطة هيكلها الإداري المكون من: أمانة العاصمة,ومديرية البلديات العامة,ومصلحة نقل الركاب,ومصلحة المجاري العامة,ومديرية لجان إسالة الماء والكهرباء العامة,ومصلحة الماء لمدينة بغداد من وزارة الداخلية,فضلاً عن مديرية الخدمات الريفية العامة من وزارة الشؤون الاجتماعية[١١٦] .ويبدو من تشكيلة الوزارة أعلاه,وجود خلل في بنية النظام الإداري الملكي, نتيجة غياب التخصص في الإعمال والواجبات بسبب قيام وزارة الداخلية بالمهام الأمنية والخدمية(البلديات) .

يعد التنظيم الداخلي من أولويات كل إدارة ,إذ وضعت وزارة البلديات نظام رقم (٥٢) في ٢٣ أب ١٩٥٩ المتضمن تنسيق إلا عمال وتوزيع السلطات على الموظفين وبيان علاقة الدوائر والمؤسسات البلدية بالوزير وديوان الوزارة المتكون من مديريات : الأمور الذاتية والإدارة,الحسابات والميزانية,التخطيط والتنظيم المختصة بالشؤون الفنية ووضع الخطط العامة بوساطة شعب: مهندس التخطيط,مهندس الماء,مهندس الكهرباء,الإحصاء, فضلاً عن المديريات العامة والمؤسسات المرتبطة بالوزارة وهي :مديرية الخدمات الريفية العامة,مديرية إسالة الماء والكهرباء العامة,أمانة العاصمة,مديرية مصلحة الماء لمنطقة بغداد العامة,مديرية مصلحة نقل الركاب العامة,مديرية مصلحة المجاري العامة[١١٧]. ويمكن القول إن وزارة البلديات في عهد ثورة ١٤ تموز بلغت مرتبة عالية من تنظيم هيكلها الإداري,هدفها تقديم أفضل الخدمات البلدية لأبناء الشعب العراقي وفق رؤى الثورة .

رابعاً: وزارة المواصلات: دون في التشكيل الوزاري الأول من العهد الجمهوري وزارة باسم **"المواصلات والإشغال "**,ثم استبدل اسمها إلى **"وزارة المواصلات"**, بموجب قانون السلطة التنفيذية[١١٨],بعد إن فصل عنها إعمال الإشغال بسبب استحداث وزارة **"الإشغال والإسكان"** السابقة الذكر[١١٩]. وقد استحدثت **"وزارة المواصلات "**بمقتضى المرسوم الجمهوري رقم (٤٨٠) في ١٣/تموز/١٩٥٩,لتقوم بإعمال النقل والمواصلات المختلفة داخل البلاد وخارجها,بوساطة التشكيلة الإدارية التي حددها القانون رقم ٧٤ في العام نفسه من مديريات :المواصلات العامة,الطرق والجسور العامة المرتبط بها قسم الجسور التابع للهيأة الفنية الثانية من

وزارة الأعمار الملغاة , البرق والبريد العامة,الملاحة العامة,الطيران المدني العامة,السكك الحديد العامة,مصلحة الموانئ العامة, شركة النقل البحري التابعة لوزارة الاقتصاد الملغاة[١٢٠] .

أصدرت وزارة المواصلات نظامها الداخلي رقم (٦٩) في ٢٧/آيلول/١٩٥٩,وفق التخصص في الإعمال وتحديد المسؤوليات وتحسين الخدمات بفتح أفاق جديدة في مجال المواصلات, وأشار النظام إلى هيكلية الوزارة المستحدثة التي تكونت من ديوان الوزارة الذي شمل: مديرية المواصلات العامة المتضمنة شعب:(مشاورية الأمور الحقوقية,التخطيط والإحصاء والبحوث,الأمور الذاتية , الإدارة , الاستعلامات , الترجمة ,الرسائل,الأوراق,الأمور السرية),المفتشون العامون,المكتب الخاص, فضلاً عن عدد من المديريات العامة والمصالح مديرية الطرق والجسور في قسم الطرق وقسم الجسور, مديرية البريد والبرق التي ضمت شعب(البرق والبريد والتليفون,الهندسة,المحاسبة,والتفتيش والشكاوى,صندوق توفير الحوالات,الوكالات) , مديرية الملاحة , مديرية الطيران المدني,مديرية السكك الحديد,ومصلحة الموانئ[١٢١] .

إن هذه التشكيلة الإدارية بلا شك تطور عمل وزارة المواصلات العراقية إلى الأفضل من خلال الاهتمام بالبنىً التحتية للدولة, والارتقاء بالجانب الخدمي بشكل يوازي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عراق ما بعد الرابع عشر من تموز١٩٥٨.

الخاتمة :

شهد عام ١٩٥٩مراجعة هيكل النظام الإداري(الوزاري) في العراق لممارسة نشاطاته ومهماته المختلفة في المجالات الإدارية لاسيما الاقتصادية والخدمية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في البلاد بفعل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨,التي عملت منذ الأيام الأولى لقيام النظام الجمهوري على إجراء الإصلاحات التنظيمية لتعزيز سلطتها وترسيخ دعائم العمل الإداري البناء.

إن المفاهيم الأساسية لعملية التحديث الإداري ترتبط بالتخصص في الإعمال وتحديد المسؤوليات وتمييز المهام التي دعت إلى استحداث أبنية(وزارية) جديدة أكثر تخصصاً بوساطة إصدار قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ في ٣ أيار ١٩٥٩,الذي يعد خطوة إلى الإمام في جانب التنظيم الإداري وإصلاح البلاد وتطويرها,إذ قسم الأدوار والواجبات على الوزارات العراقية, وإلغاء وزارتين الأعمار والاقتصاد وتوزيع تشكيلاتهما على الوزارات الأخرى لاسيما المستحدثة للقطاعات الحيوية في البلاد ,إذ شمل قطاع الاقتصاد أربعة وزارات:(الإصلاح الزراعي,والنفط,والصناعة,والتجارة),ونال مجال الخدمات أربعة وزارات:(التخطيط , الإسكان والإشغال,البلديات,المواصلات).

وقف وراء عملية إعادة النظر في التشكيلة الإدارية للجمهورية العراقية عام ١٩٥٩مبررات عدة منها: تنظيمية تمثلت بغياب التخصص الوظيفي,وبعثرة الدوائر والمؤسسات التي تؤدي إعمال متشابه على وزارات مختلفة,واقتصادية هدفها التخلص من التبعية الخارجية لاقتصاد البلاد لاسيما في مجالات (النفط,الصناعة,التجارة) ,واجتماعية لتحرير غالبية المواطنين العراقيين من تسلط الإقطاع بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بوساطة استحداث وزارة (الإصلاح الزراعي) بعد تلكه وزارة

الزراعة بسبب المهام الكبيرة الملقاة عليها نتيجة تمليك صغار الفلاحين,وخدمية وفق طموح وأهداف ثورة الرابع عشر من تموز على تقديم أفضل الخدمات لأبناء الشعب في مجالات(الإسكان الإشغال,البلديات,المواصلات) , وإيجاد مؤسسة تقدم خدمات التخطيط دون التنفيذ(وزارة التخطيط) لكل الوزارات الأخرى,وسياسية لاسيما مطالبة الحزب الشيوعي الاشتراك بالحكومة وتسلمه موقع رئاسة وزارة البلديات .

اظهر النظام الإداري في العراق قدرته على تحديث هيكله التنظيمي بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية في المجالات كافة التي تحقق تقدم المجتمع وتحديثه ,وسجل نجاح نسبي لقادة إدارة ثورة ١٤ تموز في بناء دولة المؤسسات العصرية التي تعتمد مبدأ التخصص والتخطيط في عملها,وهما ثمرة التحديث الإداري في عام ١٩٥٩ .

الهوامش والمصادر:

(١). للتفاصيل. ينظر: عبد الرزاق الحسني ,الثورة العراقية الكبرى ,ط٥, مطبعة دار الكتب ,بيروت ,١٩٨٢؛عبد الله الفياض ,الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠, بغداد ,١٩٤٩؛ل. ن .كوتلوف,ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ,ترجمة عبد الواحد كرم ,ط٢,دار الفارابي,بيروت ,١٩٧٥ .

(٢). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ,ط٤,ج١, دار الشؤون الثقافية,بغداد, د- ت , ص١٢؛ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق ط٢، المكتبةالمركزيةالأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ص٥٣ .

(٣). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات , ج١,ص١٣.

(٤). للتفاصيل . ينظر: منتهى عذاب ذويب,برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣, ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاداب ,جامعة بغداد,١٩٩٥,ص٦.

(٥). عدنان هرير جودة الشجيري ,النظام الإداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩(دراسة تاريخية)أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب ,جامعة بغداد, ٢٠٠٥,ص ٦٢-٦٣.

(٦). للتفاصيل . ينظر: محمد صالح الزيادي,الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥تشرين الاول ١٩٢٠-٩ أيلول ١٩٢١,ط١,تموز للطباعة والنشر,دمشق,٢٠١٢,ص٤٧-٨١؛ رجاء حسين الخطاب ,الحكومة العراقية المؤقتة, بحث منشور ضمن كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر,ط١,بيت الحكمة ,بغداد,٢٠٠٢,ص٢١١-٢١٢.

(٧). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات ,ج١,ص١٣-١٤؛صلاح عبد الهادي الجبوري ,تاريخ القضاء في العراق من ١٩٢١-١٩٥٨,أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية (ابن رشد) ,جامعة بغداد ,٢٠٠٣,ص ١٤.للتفصيل عن تشكيلات الوزارات ينظر.الياهو دنكور ,الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦(موسوعة سنوية إدارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية ٠٠٠٠),دار مكتبة الحضارات ,بيروت ,لبنان, ١٩٣٦,ص١٦٩-٥٥٩.

(٨). حسين الدوري وآخرون,تطور الإدارة العامة في العراق,ط١,مطبعة الشرق الأوسط,بغداد,١٩٧٩,ض٧٠.

(٩). ذنون يونس حسين الطائي ,الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨,أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الاداب ,جامعة الموصل ,١٩٩٨,ص٦٤.

(١٠). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات ,ج١,ص١٧-٢٢.

(١١). ذنون يونس حسين الطائي,المصدر السابق ص٦٤.

(١٢). ستيفن همسلي لونكريك ,العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠,ج١,ترجمة سليم طه التكريتي ,بغداد,١٩٨٨,ص٣٠٨-٣٠٩.

(١٣). خالد رديف أحمد العبيدي ,نظام إدارة الإلوية (المحافظات) في العراق ١٩٢١-١٩٤٦,إطروحة دكتوراه غير منشورة , معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في بغداد,جامعة الدول العربية,٢٠٠٩,ص١٢٣.

(١٤). رجاء حسين الخطاب ,المصدر السابق,ص٢١٦.

(١٥). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات ,ج١,ص٢٥-٢٦.

(١٦). رجاء حسين الخطاب ,المصدر السابق,ص٢١٦.

(١٧). فيليب ويلارند ايرلند,العراق دراسة في تطوره السياسي,ترجمة جعفر الخياط, بيروت ,١٩٤٩,ص٢٢٢.

(١٨). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات ,ج١,ص٣٣.

(١٩). خالد رديف أحمد العبيدي,المصدر السابق ,ص١٢٥.

(٢٠). كاظم هاشم نعمة ,الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال,ط٢,الدار العربية للموسوعات,١٩٨٨,ص٥٢-٥٣.

(٢١). جرالد دي غوري ,ثلاثة ملوك في بغداد ,ترجمة سليم طه التكريتي ,ط١,مكتبة المثنى,بغداد,١٩٨٣,ص٣٥.

(٢٢). قحطان حميد كاظم العنبكي , وزارة الداخلية الهيكل الوظيفي ٠وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥- ١٩٣٩ دراسية إحصائية تحليلية مقارنة ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,جامعة ديالى ,٢٠٠٣,ص١٧.

(٢٣). حيدر حميد رشيد ,الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨دراسة تاريخية ,أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية (إبن رشد),جامعة بغداد,٢٠٠٧,ص ٦١.

(٢٤). فلاح مجيد حسون العارضي ,وزارة المعارف٠٠الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٥٨- ١٩٦٨ , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية,جامعة القادسية ,٢٠١٣,ص١٢.

(٢٥). ميس داود خشن الربيعي ,وزارة الموصلات والإشغال (١٩٣٨-١٩٥٨) ,رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية (ابن رشد) ,جامعة بغداد,٢٠١٤,ص٦.

(٢٦). حيدر حميد رشيد,المصدر السابق,ص٦١؛ قحطان حميد كاظم العنكبي ,وزارة الداخلية الهيكل الوظيفي ٠وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩,ص٤٨.

(٢٧). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات ,ج١,ص٢٥٠؛إبراهيم هاشم معضد,وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية الأساسية ,الجامعة المستنصرية ,٢٠١١,ص١٦.

(٢٨). عدنان هرير جودة الشجيري , المصدر السابق,١٣٨.

(٢٩). قحطان حميد كاظم العنكبي , وزارة الداخلية الهيكل الوظيفي ٠وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ , ص٣٦٥.

(٣٠). عدنان هرير جودة الشجيري,المصدر السابق ,ص٦٥.

(٣١). جرالد دي غوري,المصدر السابق ,ص٣٥.

(٣٢). قحطان حميد كاظم العنبكي,وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨,أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية(ابن رشد) , جامعة بغداد,٢٠٠٧,ص٣٠.

(٣٣). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ,ط٤,ج٥,دار الشؤون الثقافية,بغداد , د-ت,ص٩٤؛ميس داود خشن ,المصدر السابق ,ص٢٠-٢١؛عدنان هرير جودة الشجيري ,المصدر السابق ,ص١٨٠-١٨١.

(٣٤). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات العراقية ,ج٥ , ,ص١٠٥.

(٣٥). ناجي تركي حمزة عمران ,وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٣٩-١٩٥٨دراسة تاريخية,رسالة ماجستير غير منشورة,كلية التربية (ابن رشد),جامعة بغداد,٢٠١٢ ,ص٥٧-٥٩.

(٣٦). عبد الله شاتي عبهول ,مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨ ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الآداب ,جامعة بغداد,١٩٨٣, ٥٧-٦١؛إيمان مصطفى خلف المحمدي ,سياسة التخطيط في العراق ١٩٦٤ -١٩٦٨,أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية (ابن رشد),جامعة بغداد , ص٢٩-٣١.

(٣٧). حيدر حميد رشيد,المصدر السابق ,ص٦٣-٦٤؛ قحطان حميد كاظم العنكبي,وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨,ص٢٩-٣٠.

(٣٨). عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي,ط٤,ج٩,د- ت,ص٣٣.؛زكي صالح ,مقدمة في دراسة العراق المعاصر ,مطبعة الرابطة ,بغداد ,١٩٥٣,ص٢٠١.

(٣٩). خالد حبيب الراوي ,تاريخ الإذاعة والتلفزيون في العراق ,دار الحكمة للطباعة والنشر , ١٩٩٢,ص٤٩.

(٤٠). جاسم محمد الذهبي ,القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨-١٩٨٨(دراسة توثيقيةلخلفيات الوزراء ومعدلات استقرارهم),اطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية الادارة والاقتصاد,جامعة بغداد,١٩٩٣,ص١٦٧؛ابراهيم هاشم معضد ,المصدر السابق ,٣٤-٣٧؛جهاد مجيد محي الدين, العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨,مطبعة الارشاد , بغداد ,١٩٨٠,ص٣٤٠.

(٤١). مؤيد ابراهيم الونداوي ,العراق في التقارير البريطانية السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨,دار الشؤون الثقافية العامة ,بغداد,١٩٩٠,ص٢٥٥.

(٤٢). احمد راشد جريذي,الحياة الثقافية في مدينة بغداد ١٩٥٨-١٩٦٨,أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الاداب,جامعة الانبار,٢٠١٢,ص١٧٥.

(٤٣). رحمن مخيلف جحيو الجوراني,النظام الاداري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,جامعة واسط ,٢٠١٥,ص٢٢٣.

(٤٤). مؤيد ابراهيم الونداوي,وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ,ط١,دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ١٩٩٠,ص٣١٦-٣١٧.

(٤٥). صالح العابد,النظام الاداري في العراق ١٩١٤-١٩٥٨,بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق,ج١٢,دار الحرية , بغداد ,١٩٨٥,ص٣٢-٣٣.

(٤٦). هادي رشيد الجاوشلي ,مشاكل العراق الداخلية مع الايام ,مطبعة سلمان الاعظمي ,بغداد ,١٩٦٧,ص٩.

(٤٧). عن ثورة ١٤ تموز ينظر.صبحي عبد الحميد ,أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق –البداية –التنظيم –التنفيذ-الانحراف ,مطبعة الاديب البغدادية ,بغداد ,١٩٨٣؛محسن حسين الحبيب,حقائق عن ثورة تموز في العراق ,ط١,دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع ,بغداد ,١٩٨١؛ليث عبد الحسن الزبيدي ,ثورة ١٤ تموز في العراق ,منشورات مكتبة اليقظة العربية ,بغداد,١٩٨١؛محمد حسين الزبيدي ,ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار ,دار الحرية للطباعة ,بغداد,١٩٨٣.

(٤٨). عن الهيكل الاداري للجمهورية العراقية ينظر .الوقائع العراقية ,العدد ١, ٢٣تموز ١٩٥٨؛الجمهورية ,العدد ٨, ٢٥ تموز ١٩٥٨؛ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي , تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (١٤ تموز ١٩٥٨-٧ شباط ١٩٥٩),ط٢,ج١,بيت الحكمة ,بغداد,٢٠٠٥, ,ص ٥٧-٥٩.

(٤٩). تم تعيين في الشهر الاول من الثورة (٩) من كبار العسكريين متصرفين في الالوية وهم :.اللواء الركن طارق سعيد فهمي على لواء بغداد,واللواء الركن عبد الرزاق عبد الوهاب على لواء البصرة ,واللواء الركن حسين العمري على لواء الكوت ,واللواء الركن علاء الدين محمود على لواء اربيل ,واللواء الركن اكرم احمد سلمان على لواء الديوانية ,والزعيم فؤاد عارف على لواء كربلاء ,والزعيم الركن عبد الوهاب شاكر على لواء الحلة ,والرئيس الركن عبدالهادي صالح مهدي على لواء العمارة,والعقيد الركن عادل جلال على لواء السليمانية,وقد خول هولاء المتصرفين سلطات واسعة .للتفصيل . ينظر: نزار علوان عبد الله ,الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣,رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ,جامعة بابل ٢٠٠٦,ص ١١٨-١٢٤.

(٥٠). احمد حرموش ,الانقلابات العسكرية ,دار ابن خلدون , ,بيروت,١٩٨٠,ص٥٨.

(٥١). مجيد خدوري,العراق الجمهوري ,ط١,مطبعة أمير قم ,منشورات الشريف الرضي,ايران,١٩٩٧,ص١١٥-١١٦ ؛أديث وأئي أيف بينروز,العراق في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ,ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي,ط١,ج١ ,الدار العربية للموسوعات ,بيروت ,١٩٨٩,ص٩٩.

(٥٢). حسين الدوري واخرون ,المصدر السابق,ص١٠٩.

(٥٣). ضمت اللجنة وزراء المالية, والاعمار,والاقتصاد,والشوؤن الاجتماعية ,والزراعة,والمواصلات والاشغال ,وانتهت تلك اللجنة من اعداد تقرير عن التخطيط الاقتصادي وتشكيل وزارات في ١٩٥٩/٤/٢ ,أذ وافق عليه مجلس الوزراء بعد اجراء بعض التعديلات ,وامر على وضع التشريعات اللازمة لذلك للتفصيل . ينظر: ايمان مصطفى خلف المحمدي ,المصدر السابق,ص ٧٢.

(٥٤). نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي , تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (٧شباط١٩٥٩-١٣تموز١٩٥٩),ط٢,ج٢,بيت الحكمة,بغداد,٢٠٠٥,ص١٣٨-٣٤٠؛علي حمزة سلمان الحسناوي,النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨,اطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية الاداب,جامعة الكوفة,١٩٩٨,ص٤٤-٤٥.

(٥٥). حمدان رمضان محمد خليل ,التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر ,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الاداب, جامعة بغداد ,٢٠٠٤,ص ١٠٥ .

(٥٦). ايمان مصطفى خلف المحمدي ,المصدر السابق, ص ٦٣.

(٥٧). محمد سلمان حسن ,دراسات في الاقتصادي العراقي ,ط١,منشورات دار الطليعة ,بيروت ,١٩٦٦,ص ٢٣٩.

(٥٨). طلعت الشيباني ,واقع الملكية الزراعية في العراق ,ط١,مطبعة الزمان ,بغداد,١٩٥٨,ص١٠-١٢.

(٥٩). عماد احمد الجواهري ,تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الاداب,جامعة بغداد,١٩٨٢ ,ص ٢٩٩.

(٦٠). ضمت اللجنة التي تراسها وزير الزراعة هديب الحاج حمود مجموعة من الساسة والخبراء المختصين :طلعت الشيباني , عبد الرزاق الظاهر , مسعود محمد, فريد الاحمر , عبد الصاحب علوان , عبد الرزاق زبير, جوهر درزه ئي, خالد تحسين علي , باقر كاشف الغطاء ,حسن كتاني, قرتي دوغرامجي, يوسف الحاج الياس, انور الجاف أعضاء , جودت الدليمي سكرتيراً :عماد احمد الجواهري ,المصدر السابق ,ص٣١١؛راهي مزهرالعامري ,مسعود محمد ودوره السياسي في العراق ١٩١٩ -١٩٦٨ (دراسة تاريخية), دار الحوراء,بغداد,٢٠٠٨,ص١٥٠.

(٦١). عبد الله شاتي عبهول ,تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي١٤ تموز١٩٥٨-٨شباط ١٩٦٣,ط١,دار الشوؤن الثقافية العامة ,بغداد,٢٠١٢,ص٥٣-٥٤ .

(٦٢). للتفصيل . ينظر: عن قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ :ينظر .الوقائع العراقية ,العدد ٤٤, ٩/٣٠ /١٩٥٨؛ طلعت الشيباني ,المصدر السابق ,ص١١٢-١٢١.

(٦٣). محسن حسين الحبيب ,المصدر السابق,ص١١٦.

(٦٤). حسين طه النجم ,مشكلات الزراعة والاصلاح الزراعي في العراق,المثقف,العدد١٦,اذار -نيسان ١٩٦٠,ص٧- ٨.

(٦٥). رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق ,ص٨٦.

(٦٦). محمود فهمي درويش واخرون ,دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٠,ط١,مطبعة التمدن ٠٠٠ ,بغداد,١٩٦١,ص٧١٨.

(٦٧). نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ,تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (٧ شباط ١٩٥٩- ١٣ تموز ١٩٥٩),ج ٢,ط٢,بيت الحكمة ,بغداد,٢٠٠٥,ص٣٤٦.

(٦٨). الوقائع العراقية ,العدد ٢٩٠, ١٣ / ٨ / ١٩٥٩؛محمود فهمي درويش وأخرون ,المصدر السابق ,ص٧١٨.

(٦٩). الجمهورية العراقية ,وزارة العدل ,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨,القسم الاول ,مطبعة الحكومة, بغداد ,١٩٥٩,المادة(١٥-١٦), ص٩٧.

(٧٠). محمد سلمان حسن ,المصدر السابق,ص ٢٤١.

(٧١). عزيز السيد جاسم ,تاميم النفط ومستلزمات الانتصار في الثورة الوطنية الديمقراطية ,ط١,المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,بيروت ,١٩٧٢,ص ١٤ .

(٧٢). اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ,ثورة ١٤ تموز في عامها الاول ,مطبعة دار الاخبار ,بغداد ١٩٥٩,ص ١٤٧.

(٧٣). زمن راوي سلطان الجبوري ,واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة ,٢٠١٠,ص١٣٨.

(٧٤). الوقائع العراقية ,العدد ١٤٣ ,٣/١٨ /١٩٥٩؛ رحمن مخيلف جحيو الجوراني ,المصدر السابق ,ص١٠٠.

(٧٥). نجم محمود,المقايضة برلين – بغدادثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية ,منشورات الغد ,بغداد,ص ٣١٢؛تشارلز تريب ,صفحات من تاريخ العراق المعاصر ,ترجمة زينة جابر إدريس ,الدار العربية للعلوم ,٢٠٠٦,ص٢١٧-٢١٨.

(٧٦). الوقائع العراقية ,العدد١٩٨ ,٧/٢٢ /١٩٥٩ .

(٧٧). كامل السامرائي ,القوانين الخاصة بالنفط ,مطبعة اسعد ,بغداد,ص٣٩٣.

(٧٨). الجمهورية العراقية ,وزارة العدل ,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الاول, مطبعة الحكومة , بغداد , ١٩٦٠,ص٤٠٥.

(٧٩). الوقائع العراقية ,العدد ٢٢١ ,١٩٥٩/٩/٨ ؛الجمهورية العراقية ,وزارة العدل ,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الثاني ,مطبعة الحكومة ,بغداد,١٩٦٠,المواد (٢-١٠)ص١٨٦-١٨٨؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني ,المصدر السابق,ص١٠١-١٠٢.

(٨٠). اديث وائي .ايف.بينروز ,المصدر السابق ,ص ٤٠١.

(٨١). محمد سلمان حسن , المصدر السابق ,ص ١٤٨.

(٨٢). امجد خضير رحيم محمد الدوري ,التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية , جامعة تكريت ,٢٠٠٤,ص٦٣ .

(٨٣). الوقائع العراقية ,العدد ١٦٤ ,١٩٥٩/٥/٤؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني ,المصدر السابق,ص١١٣-١١٤.

(٨٤). محمود فهمي درويش واخرون ,المصدر السابق ,ص ٧٥٨.

(٨٥). بسمان فيصل محجوب واخرون ,ادارة المشاريع الصناعية ,مطبعة جامعة الموصل ,الموصل,١٩٨٥,ص ٣٠١.

(٨٦). الوقائع العراقية ,العدد ٢٢٣, ١٩٥٩/٩/٥؛ الجمهورية العراقية ,وزارة العدل ,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الثاني,نظام رقم ٥٦,ص١٩٦-٢٠٢.

(٨٧). عبد العزيز محسن محمد الكعبي,تاريخ تجارة العراق ١٩٥٨-١٩٧٢,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية التربية (ابن رشد) ,جامعة بغداد,٢٠١٣,ص٨٣-٨٤.

(٨٨). محمد سلمان حسن ,المصدر السابق, ص٢٣٩.

(٨٩). نوري عبد الحميدالعاني وعلاء جاسم محمد الحربي ,المصدر السابق ,ج٢ ,ص٣٤٤-٣٤٥.

(٩٠). االوقائع العراقية ,العدد ١٩٨, ٢٢/ ٧ /١٩٥٩؛جاسم محمد الذهبي ,المصدر السابق ,ص ١٧٧.

(٩١). محمود فهمي درويش واخرون ,المصدر السابق,ص٧٤٣.

(٩٢). عبد العزيز محسن محمد الكعبي,المصدر السابق ,ص٨٥-٨٦؛وزارة الارشاد ,اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز, ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني ,مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة,بغداد,١٩٦٠,ص ١٦٩-١٧٠.

(٩٣). الوقائع العراقية ,العدد ٢٢٣, ٥ /٩ /١٩٥٩.

(٩٤). عبد اللطيف الشواف,عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات,ط١,دار الوراق للنشر , بيروت , ٢٠٠٤ , ص٧٩.

(٩٥). للتفاصيل ينظر: الجمهورية العراقية ,وزارة العدل,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الثاني,نظام رقم ٥٥ , ص١٩١-١٩٦؛محمود فهمي درويش واخرون,المصدر السابق,ص٧٤٣-٧٥٤؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق ,ص١٣١-١٣٨.

(٩٦). عامر محمد علي ,سلطة الادارة في تنفيذ المشاريع الكبرى,ط١,دار القادسية للطباعة ,بغداد ,١٩٨٢,ص٥٤-٥٥.

(٩٧). للتفصيل ينظر: عبد الله شاتي عبهول ,تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي,ص١٢٧-١٣٠.

(٩٨). الجمهورية العراقية ,وزارة العدل,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الاول ,قانون رقم ٧٤ , المادة (١٨) , ص٤٠٧.

(٩٩). رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق,ص٢٤٩.

(١٠٠). عبد الله شاتي عبهول ,تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي,ص ١٢٥.

(١٠١). الوقائع العراقية ,العدد٢٣١, ٢٣ /٩ /١٩٥٩؛محمود فهمي درويش واخرون,المصدر السابق,ص٧٣٨-٧٤٠.

(١٠٢). الجمهورية العراقي,وزارة العدل,مجموعة القوانين والانظمة لسنة١٩٥٩,القسم الثاني,نظام رقم (٦٠),ص ٢٢٧-٢٣٠ ؛ ايمان مصطفى خلف المحمدي,سياسة التخطيط الاقتصادي,ص٧٤-٧٥؛اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز,ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني ,ص ١٣١-١٣٢.

(١٠٣). جاسم محمد الذهبي,المصدر السابق,ص١٧٣.

(١٠٤). زكي صالح ,المصدر السابق, ص٢١٤؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق,ص٢٥٧.

(١٠٥). خليل ابراهيم حسين,اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود(موسوعة ١٤ تموز),ط١,ج ٧,دار الحرية للطباعة , بغداد,١٩٩٠,ص٣٣١.

(١٠٦). الوقائع العراقية ,العدد ٧, ١٩٥٨/٨/٩؛ حسين جميل,المصدر السابق,ص٥٤-٥٥.

(١٠٧). الوقائع العراقية ,العدد٥٧, ١٩٥٨/١٠/١٨؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق,ص٢٦١.

(١٠٨). مؤيد شكر محمود,الدور الوطني لعبد الكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨,رسالة ماجستير غير منشورة ,المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية ,الجامعة المستنصرية ,٢٠٠٤,ص٧٢.

(١٠٩). للتفاصيل ينظر: حيدر عطية كاظم مطلك السوداني,الموقف الرسمي والشعبي من سكان الاكواخ "بغداد نموذجاً" ١٩٣٢ -١٩٦٣ ,رسالة ماجستير غير منشورة,كلية التربية,الجامعة المستنصرية,٢٠١٣, ص١٥٢-٢٠٧.

(١١٠). رحمن مخيلف جحيو الجوراني ,المصدر السابق ,ص٢٦٢.

(١١١). نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي,المصدر السابق,ج٢,قانون رقم (٧٤),المادة(١٣),ص ٣٤٦.

(١١٢). هادي رشيد الجاوشلي,مبادئ الادارة العامة في الجمهورية العراقية ,مطبعة التمدن ,بغداد,١٩٦٢,ص٤٨.

(١١٣). نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي,المصدر السابق,ج٢,ص٣٤٧.

(١١٤). للتفاصيل ينظر:الجمهورية العراقية,وزارة العدل,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩,القسم الثاني,نظام رقم (٩٥) , ص٢٢٣-٢٢٥؛محمود فهمي درويش واخرون,المصدر السابق,ص٧٣٤-٧٣٥.

(١١٥). موفق خلف غانم مهبش العلياوي,نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧) , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الاداب,جامعة بغداد,٢٠١٢,ص١٢٠-١٢٦؛عن موقف الحزب الشيوعي من السلطة في العراق : ينظر:عبد الفتاح علي البوتاني,العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨شباط ١٩٦٣ ,ط١,دار الزمان,دمشق,٢٠٠٨,ص١٥٧-١٧٢.

(١١٦). الوقائع العراقية,العدد ١٦٤, ١٩٥٩/٥/٤؛نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي,المصدر السابق,ج٢, ص٣٤٦.

(١١٧). للتفاصيل ينظر: الوقائع العراقية, العدد ٢١٩, ٩/٨/ ١٩٥٩؛ محمود فهمي درويش واخرون,المصدر السابق,ص ٧٧٤- ٧٨٣ .

(١١٨). جاسم محمد الذهبي ,المصدر السابق,ص ١٦٩.

(١١٩). رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدر السابق ,ص٢٦٢.

(١٢٠). نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي,المصدر السابق, ج٢,قانون رقم ٧٤,المادة (٧),ص٣٤٢-٣٤٣.

(١٢١). للتفاصيل ينظر: الجمهوري العراقية,وزارة العدل,مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٩, نظام رقم ٦٩,ص٣٩٣-٣٩٧؛ محمود فهمي درويش واخرون,المصدر السابق,ص٦٥٣-٦٧٤؛رحمن مخيلف جحيو الجوراني,المصدرالسابق,ص٢٨٧ -٢٩٠ .